

هذا الولد انه ان ولده في الكتابة او بعد عنقه لرون سنت
اشهر تبعه رقا وعتقا وايق **باب احكام الرقيق قوله**
الا يبيز اي ما ذون فيه والا فالعبد لا يصح نذره بغير اذن
سيده كما صرح به في الجواهر المعروف بما يخالف العبد الحر **قوله** ولا
يلزمه جمعه وان كان ملكا **قوله** وعورة الامة بنصب المضاق
عطف على اسمان والتقدير وفيان عورة الامة يجوز الرفع بالابتداء
اي في الصلاة **قوله** يجوز انظر الى وجهها وساير بدنهما اعدا
ما بين سرية وركبة لغير محرم لان ذلك ليس بعورة **قوله** ولا
قاسما بنصب الامام اما بنصب الشركا فيجوز كونه قاسما **قوله**
ولا وليا في المباح اي في ايجابه اما بقوله المباح لغيره فيجوز وان لم
ياذن فيه سيده وذلك فيما اذا اوكله شخص ليقبل له نكاحا
قوله لعدم ملكه اي في غير الملكات وقوله اضعفه وذلك في
ملكات **قوله** اولى من تعبده بالتسري لان التسري يعتبر فيه
الانزال وهو ممنوع من وطئ امته مطلقا **قوله** غير ملكات واما
الملكات فان كانت كتابته صحيحة فلا زكاة عليه ولا على سيده
وان كانت كتابته فاسدة فيجب عليه ويجهلها عنه وان لم
يلزمه موندته ثم رمل والفرق بين زكاة الفطر والمونة ان المونة
تتكرر في اليوم والليلة ولا كذلك زكاة الفطر فانها لا تجب في العام
الامر مرة واحدة **قوله** وتحمل العاقلة قيمته اي فيما لو جنى عليه
حرفقتله اما لو جنى هو على غيره فلا تحمل عاقلة جنائيه كما
سيذكره **قوله** ولا يبرح في الزنا ويتصور ثبوت الرجم على الرقيق
بان يتزوج ذمي من حرته ويصاحبه او يطوها ثم يرقى و
يثبت عليه الزنا ثم يلحق بدار الحرب ثم يوس ويختار الامام

رق

رقه فانه يبرح وان كان رقيقا وهي صورة الرقيق الزاني
المحصن **قوله** ولا يقاد به اي لا يقتل به جرمه بمبعض اي
لو جنى حر او مبعض على رقيق فيقتله لا يقتل به **باب**
احكام المبعض قوله وان ترد حريته القاتل اذ لا يقتل بحز
الحرية جز الحرية ويجز الرق جز الرق بل يقتل جميعه بجمعه
اي وهو متعذر فعزل الي بدله وقضية ملامه انه يقتل بعد
وليس مراد بقرينة ما يأتي **قوله** الظاهر انها تلزمه وهذا
هو المعتمد وعلي هذا تلزمه نفقة لامله لقربه وفطرة كما
له ايضا وهذا هو المعتمد عند الرمي وخالف الخطيب الشر
فقال لا تلزمه نفقة قربه وفطرته الا بالقسط **قوله** ولا
خيار للمبعضة يعني الامة اذا عتق بعضها تخت عبد
بخلاف ما لو عتقت تحت مبعضه الاصل **قوله** له يقاد عن
فيه روق يعني لو جنى على من به روق فقتله لا يقتل به **قوله** كالجنانية
وكالخصانة فانها يبرن السيد والقريب فان اتفقا على مهابة
او على كونه عند احدهما او على استيجار حاضنته فذاك او عينا
استاجر الحاكم حاضنة واوجب المونة عليها او كثر ويحجب المبعضة
في زوجها سيدها مع قريبها مع مقتناتها مع السلطان في الاصل
باب القرعة قوله في ابدال القسم بين الزوجات اي فيكتب
اسماهن ويخرج علي اللبالي او بالعكس فان كتب الاسماء فواضح
او كتب اللبالي اخرج على الاسماء وتعدد القرعة بتعدد الزوجات
فان كانا رجا فثلاث وتتعين الرابعة او ثلثا فثنتان او ثنتين فوا
قوله في ليا الموات المراد بالاحياء الاخرى اي الماخوذ **قوله** وفي
احياء معدن اي الاخر منه **باب احكام الاعمي قوله** وله يصح

ملة
بيني

نعا

حوة